الأنظمة الشَّموليَّة (نموذج النِّظام السِّياسي السُّوفياتي)

1)– التَّعريف بمصطلح النُّظم الشُّموليَّة:

تمثل الشُّموليَّة الطَّرف المناقض للديمقراطيَّة، فإذا كانت لفظة الدِّيمقراطيَّة تُشير إلى فكرة مِثاليَّة قوامها قيام الشَّعب بحكم نفسه، وذلك للحيلولة دون تدلي القائمين على السُّلطة إلى الاستبداد، فإن صفة الشُّموليَّة تطلق على شكلٍ فريدٍ من أشكال هذا الاستبداد.

والحقُّ أنَّ هذا التَّناقض بين المفهومين سوف ينعكس على طريقة عرضنا لمفهوم الشُّموليَّة، حيث نجد أنَّ تناولنا لمفهوم الشُّموليَّة يحتِّمُ علينا أنْ نبدأ بعرض أبرز النُّظم التي كانت من وراء ظهور هذا المفهوم. إذْ أنَّ خصائص وملامح هذه النُّظم الشُّموليَّة قد تشكَّلت وتجمَّعت على نحو أدى إلى ظهور ما يسمى الشُّموليَّة[1].

2)– نشأة الأنظمة الشمولية:

ارتبطت نشأة ما راح يعرف بالنُّظم الشُّموليَّة بظهور ثلاثة أنماط فريدة من النُّظم السِّياسيَّة في أوروبا عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، ألَّا وهي: النِّظام الفاشي (الموسوليني) في إيطاليا، والنِّظام النَّازي (الهتلري) في ألمانيا، والنِّظام الشُّيوعي (السّتاليني) في روسيا السُّوفيتيَّة. ولعل الجدير بالاهتمام أنَّ هذه الأنماط الثَّلاثة – على تباينها في العديد من الجوانب – قد راحت تشترك في مجموعة من الخصائص الرَّئيسيَّة، الأمر الذي أجبر كافة المختصين والدَّارسين للنظم السِّياسيَّة على الاعتراف بأنَّ ثَمَّةَ صورة جديدة تتهيأ للظهور، ألَّا وهي ما أصطلح على تسميته النُّظم الشُّموليَّة.

وتنقسم الدِّراسات المتخصِّصة بصدد الإطار التَّاريخي لظاهرة الشُّموليَّة إلى ثلاثة اتجاهات متباينة، إذْ يرى أصحاب أوَّلها أنَّ الشُّموليَّة كظاهرة تقتصر على فترة ما بين عامي 1922 و 1953م، أيْ الفترة منذ صعود "موسوليني" إلى حكم إيطاليا وحتى وفاة "ستالين" في روسيا. بينما يركز أصحاب الاتجاه الثَّاني على المظهر الفاشي للشُّموليَّة، في معنى قِصرها على الحقبة الفاشيَّة فيما بين الحربين العالميتين، أو تجاوز ذلك لتشمل الظَّاهرة كل النِّزعات الفاشيَّة قبل وبعد الحرب العالميَّة الثَّانية. أمَّا أصحاب الاتجاه الثَّالث فيرون أنَّ ظاهرة الشُّموليَّة لم تختف منذ ظهرت لأوَّل مرة، ودليلهم على ذلك أنَّ نُظماً عديدة لا زالت ترتبط بنفس الخصائص الرَّئيسيَّة التي تميِّزُ النُّظم الشُّموليَّة.

ومن الواضح أنَّ هذا الاتجاه هو أكثر تلك الاتجاهات واقعيَّة، ذلك بأنَّ الاتجاهين الآخرين يجعلان من ظاهرة الشُّموليَّة مجرد مظهر من مظاهر الماضي، بينما يشهد الحاضر على وجود العديد من النُّظم التي تندرج ضمن هذه الظَّاهرة.

ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف، فإنَّ الذي لا اختلاف حوله هو ارتباط نشأة النُّظم الشُّموليَّة بظهور الأنماط الثَّلاثة الفريدة في كل من إيطاليا وألمانيا وروسيا[2].

3)– خصائص النُّظم الشُّموليَّة:

يمكن إجمال خصائص النظم الشمولية فيما يلي:

أ/– قيام الحزب الواحد على أيديولوجية مُعينة باعتبارها الأيديولوجيَّة الرَّسميَّة للدولة وباعتباره هو القَوَامُ عليها:

[1] – جان ماري دانكان: **علم السِّياسة**، تر: مُحمَّد عرب صاصيلا، **ط.1**، المؤسسة الجامعيَّة للدِّراسات والنَّشر والتَّوزيع، بيروت، 1995م، ص.201.

[2] – عبد المعز نصر: **في النَّظريات والنُّظم السِّياسيَّة، ط.1**، دار النَّهضة العربيَّة، بيروت، 1981م، ص.230.

وذلك في معنى استناد الحزب (أو التَّنظيم السِّياسي الواحد على أيديولوجيَّة رسميَّة، وذلك باعتبارها ركيزة لسياسات الدَّولة داخلياً وخارجياً. وتشير لفظة ''الأيديولوجيَّة'' إلى مجموعة القيم والأفكار المذهبيَّة أو العقائديَّة التي تستهدف تأييد الطَّبقات. بيد أنَّ التَّعريف الأشمل لمصطلح الأيديولوجيَّة يشير إلى أنَّها ليست مجرد برنامج أو منهج عمل يستهدف التَّمكين لمصالح طبقة ما، ولكنها إطار فكري متكامل ينظم الكيان الاجتماعي في كافة قطاعاته السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والثَّقافيَّة، كما أنَّه يحدِّد أهداف المجتمع العليا ويقدم تفسيرا للواقع الاجتماعي.

من هذا المنطلق فإنَّ ''الأيديولوجيَّة'' تصبح هي سلاح ''الحزب الواحد'' في تصفية غيره من قوى الحياة السِّياسيَّة، وذلك باعتباره أقدر هذه القوى في التَّعبير عن هذه الأيديولوجيَّة، كما أنَّه أحرصها على إعمال قيمها وأفكارها.

ب/– احتكار القائمين على السُّلطة لأدوات الدِّعاية (حال أجهزة الإعلام المختلفة من مقروءة ومرئيَّة ومسموعة):

وإذا كان من الطَّبيعي أنْ تحتكر السُّلطة السِّياسيَّة في أيِّ مجتمع أدوات الإكراه، فقد تميَّزت النُّظم الشُّموليَّة بإضافة احتكار من نوع آخر هو احتكار أدوات الإقناع، ذلك بأنَّ ذلك الاحتكار الأخير هو السَّبيل الوحيد أمام هذه النُّظم لتوجيه الرَّأي العام الدَّاخلي ولفرض سطوتها على مواطنيها[3].

والحقُّ أنَّ ما تقوم به النُّظم الشُّموليَّة في هذا الصَّدد، هو أقرب ما يكون إلى عمليات غسيل المخ، فإلى جانب ما تفرضه هذه النُّظم من تعتيم إعلامي في مواجهة وسائل الإعلام الخارجيَّة، فإنَّها لا تسمح لوسائل الإعلام الدَّاخليَّة بنشر أيِّ رأيٍ أو وجهة نظر تخالف توجهاتها أو سياساتها، الأمر الذي يحرم مواطنيها من حقِّهم في التَّعرف على حقائق عالمهم داخليا وخارجيا، كما يحرمهم من حريَّة تكوين رأي شخصي أو التَّعبير عنه، لأنَّهم ببساطة لا يعرفون إلَّا رأياً واحداً ولا يسمعون إلَّا وجهة نظر واحدة!!

ج/– هيمنة أجهزة الدَّولة على كافَّة الأنشطة:

حيث لا تكتفي النُّظم الشُّموليَّة باحتكار النَّشاط السِّياسي على مستوى مجتمعها، ولكنها تمتد بسلطانها إلى ما وراء حدود عالم السِّياسة التَّقليدي لتسيطر من خلال أجهزة الدَّولة على نشاطات ما وراء تلك الحدود كالنَّشاطات الاقتصاديَّة والمهنيَّة بل وغيرها من نشاطات اجتماعيَّة لا تنتمي بطبيعتها إلى عالم السِّياسة في شيء.

د/– اندماج "الدَّولة" في "الحزب" اندماجاً تاماً:

وفي واقع الأمر، فإنَّ هذه السِّمة لا تعدو أنْ تكون مجرد نتيجة لما سبقها، فما دامت هذه النُّظم تقوم على احتكار حزب واحد للحياة السِّياسية، وما دامت أجهزة الدَّولة تتشكَّلُ على مقتضى إرادة هذا الحزب، فإنَّه من الضَّرورة بمكان أنْ يتوحد الحزب مع الدَّولة ليشكِّلا كياناً واحداً. ليس هذا فحسب ولكنهما يندمجان مع المجتمع، الذي يشكِّل معهما وحدة واحدة، خاصة إذا ما تذكَّرنا أنَّ هيمنة أجهزة الدَّولة في ظلِّ النُّظم الشُّموليَّة تمتد لتشمل كافة النَّشاطات الاجتماعيَّة من سياسيَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة[4].

هـ/– الخضوع لحكم الطَّاغية (الرجل رقم 1):

ويرى بعض المحللين أن وجود "القائد الزَّعيم" هو أهم المعالم المميَّزة للنظم الشُّموليَّة، ويرى هؤلاء أنَّ الدُّور الذي يلعبه هذا القائد أهم بكثير من الدُّور الذي تلعبه الأيديولوجية!!. ومردُّ ذلك عندهم إلى أنَّ هذا "القائد" هو الذي يُوَظِّف الأيديولوجيَّة وفقا لإرادته، كما أنَّه يحتكر كلُّ السُّلطات حتى مع وجود حزب يحكم ظاهرياً، فكلُّ السُّلطات حتى مع وجود حزب يحكم ظاهرياً، فكلُّ السُّلطات تنبع منه وتعتمد على إرادته التي يمارسها بصورة تحكمية بحتة.

---

[3] – عبد الرَّحمان حمدي، **التَّحول الدِّيموقراطي في العالم العربي خلال التِّسعينات، ط.1**، جامعة آل البيت، عَمَّان، 2000م، ص.188.

[4] – موريس ديفرجيه: **الأحزاب السِّياسيَّة**، تر: علي مقلد و عبد المحسن سعد، **ط.1**، دار الجمهوريَّة العراقيَّة، بغداد، 1969م، ص.268.

و/– الاستناد إلى الإرهاب والتَّنكيل:

وهي خاصة حتميَّة لمثل هذه النُّظم، فما دامت لا تعترف سوى برأي واحد ورؤية واحدة، وما دامت لا تسمح لصوت أنْ يعلُو فوق صوت الأيديولوجيَّة أو لنقل فوق صوت الحزب أو الزَّعيم، فلا مجال إذن لقمع أيِّ رأيٍ معارض أو إسكات صوت ظنَّ أنَّ بوسعه أنْ يعلو إلَّا باللجوء إلى الإرهاب والتَّنكيل على نطاق واسع وبصورة تحكميَّة على نحو ما يتجلى في معسكرات الاعتقال وحركات التَّطهير والمحاكمات الصُّوريَّة وعمليات العقاب الجماعي للمناطق أو القوميَّات أو الجماعات التي تشقُّ عصا الطَّاعة. والنُّظم الشُّموليَّة إذ تلجأ إلى هذه الوسيلة، فإنَّها لا تعدم أنْ تجد لها تبريرا أيديولوجياً، ولم لا والأيديولوجيَّة نفسها تضيق وتتسع حسبما يُراد لها؟![5].

[5] – صالح جواد الكاظم و علي غالب ألعاني: **الأنظمة السِّياسيَّة، ط.1**، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1991م، ص.127 – 129. **وينظر أيضاً**: ثامر مُحمَّد الخزرجي: **النُّظم السِّياسيَّة الحديثة والسِّياسات العامة، ط.1**، دار مجدلاوي للنشر والتَّوزيع، عَمَّان، 2004م، ص.228 – 229.